واقع وسُبل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة

الأستاذ تبيب محمد
باحث دكتوراه
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الأستاذ نايلي محمد
باحث دكتوراه
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص:
الإدارة والرؤية البعيدة والمستقبلية انطلاقا من الواقع واستشرافه هذا يعني المفهوم العمق للتنمية المحلية وأهميتها، خاصة إذا فُعلت ببرامج وخطط متواصلة ودائمة ومستمرة، وبهذا نضمن الحقوق الأساسية للأفراد من مأكل وملبس ومأوى إضافة إلى أهداف أخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى نضمن الاستقرار والازدهار وقوة الإدارة وبقائها.

Abstract:

The Administration and distant vision from reality, and outlook the future this is The true meaning of local development. **I**ts importance to achieve efficiency of programs and plans, **F**or the development and guarantee the fundamental rights of peoples of the food, clothing and shelter as well as other targets and to ensure stability, prosperity and strength of management and And ensure its continuity.

مقدمة:
إلى حد قريب بدأ يزداد اهتمام الدولة الجزائرية بموضوع التنمية خاصة على المستوى المحلي نضرا للتشابكات والتناقضات التضاربات بين ما هو ممكن وما يجب أن يكون، وبهذا أصبحت الدولة الجزائرية تعي معنى ومدى وأهمية التنمية كمفهوم جدير بالاهتمام هذا في ظل التغيرات الحاصلة على المستوى المحلي من تناقضات وتداخلات وتشابكات وإيديولوجيات توجهات الدولة وخاصة على المستوى الاقتصادي، مما يؤكد على توجه يفتقد إلى مخرجات التنمية السليمة والمتوازنة بجدية أكثر مما كان عليه في السابق هنا نتساءل عن الإجراءات الحكومية تجاه التنمية المحلية ومدى نجاعتها وما يجب أن يراعى في هذه الإجراءات؟ واستناداً إلى الإشكالية المطروحة ستتم معالجة الموضوع وفق الخطة التالية:

- **المحور الاول: الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية.**
- **المحور الثاني: الأدوات القانونية لتحقيق التنمية المحلية.**
- **المحور الثالث: ما يجب أن يكون في أسس التنمية المحلية.**

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية:
مفهوم التنمية المحلية:

يمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها مسار لتنويع و إثراء الأعمال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تجنيد وربط موارده وثرواته ومنه يصبح منتوج جهد سكان الإقليم[1].

ويمكن تعريف التنمية المحلية كذلك على أنها مسعى اتحادي يهدف إلى تجنيد بشكل دائم الفاعلين في الإقليم محدد حول مشروع اقتصادي واجتماعي وثقافي، كما عرف **jean-louis** التنمية المحلية على أنها "عبارة تدل على التضامن المحلي التي تكون علاقة اجتماعية جديدة والتي تدافع عن إرادة الإقليم **micro-région** وتثمين الثروة المحلية التي تؤدي إلى خلق الثروة الاقتصادية[2]. وبذلك فإنها تركز على أبعاد لتحقيق التنمية فمن بين أهم الأبعاد نجد:

البعد الاقتصادي:

للتنمية المحلية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي[3]، ويعتبر البعد الاقتصادي من أهم أبعاد التنمية المحلية، لأنه ينعكس ايجابيا على الأبعاد الأخرى ، من خلال تحسين الظروف الاقتصادية
و الاجتماعية للمواطن و السعي لتخفيف الفقر و البطالة ومنه معالجة المشاكل الاجتماعية التي يكون سببها البعد الاقتصادي.

البعد الثقافي:

فحالما يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عدة للتنمية، ليس فقط في المجال جغرافي للممارسات الاقتصادية، ولكن هذا الإقليم يحقق بعدين الأول تنظيمي و الثاني سوسيو ثقافي الذي يلعب دورا أساسيا في مسار تنمية الإقليم[4].

لهذا البعد أهمية بالغة لأنه يستغل خصوصية الإقليم الثقافية لتحقيق التنمية المحلية، فالثقافة المحلية يمكن أن تساهم في تحسين السياحة، من خلال إبراز ما يتميز به الإقليم من خصوصية و محاولة تسويقها إلى الأخر فتزدهر السياحة و معها قطاع الخدمات و الصناعة التقليدية التي من شأنها أن تحقق مناصب شغل جديدة ، و مصدر تمويل جديد للإقليم المحلي إذا ما تم استغلال البعد الثقافي أحسن استغلال.

البعد البيئي:

يعد البعد البيئي احد الأبعاد الهامة في معادلة تحقيق التنمية المحلية ومنه فإن التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي في التنمية المحلية، فمن بين أهم الأبعاد التي تم تضمينها للتنمية المحلية البعد البيئي.

فالتنمية المستدامة تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، ومن وجهة نظر الجمعية العالمية **(international couneil**

---

[1]-Nait merzoug ml, kouadria noureddine ,amara fatah, gouvernance urbaine et développement local en algérie quels enjeux pour les métropoles régionales : cas annaba,revue des sciences humaines ,université de mohamed khider biskra n24, 2012 ,p10.

[2]-Deminieuil, pierre-noël ,développement social local et territorial: repéres thématiques et bibliographiques sur le cas français , France: de boeck superier ,2008 p127.

[3] - أحمد غريبي ، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، عدد 04، أكتوبر 2010، ص7.

[4]- Banat rabih et ferguene améziane, construction territoriale et développement local : d'alap en syrie , revue d'economie régionale e urbaine, novembre, 2009,p685.

for local environment initiation)، تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية،على أنها " التنمية التي تحقق خدمة اقتصادية و اجتماعية و بيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي، و الاجتماعي مع تقديم الخدمات[1].

البعد الاجتماعي:

إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة، فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي، دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن مستويات المعيشة، و تحسن المستوي التعليمي ، وتوفير الشغل والقظاء على البطالة والفقر ...إلخ فيركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع الأفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، و لهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة[2].

ومن هذا المنطلق فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجلات الحياة، وتحاول الارتقاء بها وتحسينها بشكل جماعي في مستوي إقليمي معين، و هذا ما يعطي التنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، و تحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه .

يعتبر النموذج الجزائري من بين النماذج الإدارية الذي سمح للجماعات المحلية في إدارة التنمية على المستوى المحلي، وسنحاول توضيح كيفية تدخل الجماعات المحلية (البلدية و الولاية) في التنظيم الإداري الجزائري بغية تحقيق التنمية المحلية .

المحور الثاني : الأدوات القانونية لتحقيق التنمية المحلية

سنحاول في هذا المحور تقديم نظرة عامة حول كيفية تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية بقرب من الإقليم المحلي الذي نشأت منه هذه الجماعات المحلية وما هي القوانين المنظمة لعمل الجماعات المحلية.

أولا : البلدية في الجزائر

تعتبر البلدية هي القاعدة الأساسية في التنظيم الإداري الجزائري ، وقد خصص لها المشرع الجزائري مجموعة من الوسائل القانونية الكفيلة بضمان تحقيق التنمية على مستوى البلدية .

دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية:

لقد حدد قانون البلدية 11-10 المؤرخ في2011 هيئات البلدية المسئولة على تحقيق التنمية المحلية وهي[3]:

- هيئة مداولة للمجلس الشعبي البلدي.
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- إدارة ينشطها الأمين العام تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

[1] - Barbier valérie , service public local et développement durable , Revue d'économie régionale et urbain, avril 2003,p 326.

[2] - غريبي أحمد، المرجع السابق، ص8.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 15، من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011.

ويعالج المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تدخل في اختصاصه عن طريق المداولات[1].
وتتخذ مداولات المجلس الشعبي البلدي بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين و الممثلين ويكون صوت الرئيس مرجحا في حالة تساوي الأصوات[2].
وهناك مداولات مشروطة بمصادقة الوالي عليها وهي[3]:

- الميزانيات و الحسابات.
- قبول الهبات و الوصاية الأجنبية.
- اتفاقيات التوأمة.
- التنازل عن العقارات البلدية.

أما بالنسبة لصلاحيات **المجلس الشعبي البلدي** في تحقيق التنمية المحلية فقد حددها قانون البلدية 11-10 المؤرخ في يوليو 2011 ، من المادة 103 إلى غاية المادة 124.
وتشمل إعداد مخطط بلدي لتنمية في إطار المخطط الوطني لتهيئة والتنمية المستديمة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، إضافة إلى سعي البلدية لتحقيق التنمية الاقتصادية و تشجيع الاستثمار وحماية الموارد المائية والتربة والاستغلال الأمثل لهما، إضافة إلى صلاحيات في ميدان التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز مثل مراقبة البناء و مكافحة السكن الهش إضافة إلى حماية البيئة في إقليم البلدية وحماية التراث العقاري والثقافي، بالإضافة إلى صلاحيات ترتبط بإنشاء المدارس و المطاعم الخاصة بالمستوى الابتدائي و صيانتها وإنشاء فضاءات التسلية والرياضة لشباب واتخاذ جميع التدابير لتحسين السياحة، حصر الفئات الاجتماعية المحرومة قصد التكفل بها في إطار السياسات العمومية في مجال الحماية الاجتماعية والمساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية الواقعة في إقليم البلدية.
إضافة إلى صلاحيات ترتبط بالنظافة و حفظ الصحة و طرقات البلدية كمكافحة الأمراض المتنقلة، جمع النفايات الصلبة ومعالجتها وصرف المياه المستعملة ..إخ.
أما بخصوص صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي ، فيمكن تقسيمها الى قسمين.
القسم الأول صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل للبلدية:
يرأس رئيس المجلس الشعبي البلدي، المجلس الشعبي البلدي و بهذه الصفة، يستدعيه ويعرض عليه المسائل الخاضعة لاختصاصه ويعد مشروع جدول الأعمال الدورات ويترأسها[4]. ويكون رئيس المجلس الشعبي البلدي هو الأمر بالصرف، في البلدية حسب المادة 81 من قانون البلدية 11-10 أما صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل لدولة التي نصت عليها المواد من المادة 85 إلى المادة 95 فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الحالة المدنية
- السهر على النظام و السكينة و النظافة العمومية
- يسلم رخص البناء و الهدم و التجزئة
- ضمان ضبطية الجنائز و المقابر

[1] - المرجع نفسه، المادة 52.
[2] - المرجع نفسه، المادة 54.
[3] - المرجع نفسه، المادة 57.
[4] - المرجع نفسه ، المادة 79.

- لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط شرطة قضائية

ثانيا : الولاية في الجزائر

تعتبر الولاية في التنظيم الاداري الجزائر، من الجمعات المحلية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الذاتي لتحقيق التنمية بجانب البلدية التي تمثل الهيئة القاعدية، فالولاية تظم إداريا مجموعة من البلديات.

دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية:

لقد عرف المشرع الجزائري الولاية على أنها الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية، التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، و تحدث بموجب قانون[1].

الصلاحيات التنموية للمجلس الشعبي الولائي:

يعتبر المجلس الشعبي الولائي الهيئة التداولية في الولاية و له صلاحيات تنموية عديدة، سنحاول حصرها من خلال ماحدده قانون الولاية 12-07 الذي يعتبر المرجع الرئيسي الذي تبنى عليه كل صلاحيات و القرارات التنموية للمجلس الشعبي الولائي.

تساهم الولاية مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حماية البيئة وكذلك حماية و ترقية و تحسين الإطار المعيشي للمواطن.[2]

كما بينت المادة 1 من قانون الولاية، فإن مجلس الشعبي الولائي له مجالات واسعة يمكن أن يتدخل فيها لتحقيق التنمية المحلية .

الصلاحيات التنموية للوالي :

لقد سعى قانون الولاية إلى تعزيز سلطة الوالي و معالجة حالة الانسداد في المجلس الشعبي الولائي[3]، ويتمتع الوالي بعدة صلاحيات تنموية يمكن أن نقسمها إلى نوعين أساسيين كممثل للولاية وفي هذا الإطار له صلاحيات عديدة، وكممثل للدولة في إقليم الولاية من جهة أخرى، وله في هذا الطرح عدة صلاحيات أخرى.

أ) صلاحيات الوالي كممثل للولاية :

ويمكن تحديدها من خلال هذه الصلاحيات[4]:

* يسهر الوالي على نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها.
* يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية و الإدارية.
* ويؤدي كل أعمال إدارة الأملاك و الحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية، ويبلغ المجلس الشعبي الولائي بذلك.
* يمثل الوالي، الولاية أمام القضاء.
* يعد الوالي مشروع الميزانية و يتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها.
* يسهر على حسن سير الولاية و مؤسساتها و يتولى تنشيط و مراقبة نشاطاتها.

---

[1] - ج.ج.د.ش قانون 12-07 المتعلق بقانون الولاية المؤرخ في 21فبراير 2012 ،الجريدة الرسمية عدد 12، الموافق ل29 فبراير 2012.

[2]- المادة 1 من قانون الولاية 12-07.

[3]- بوحنية قوي، فساد المحليات عرقلة لتنمية السياسية المحلية بالجزائر، مجلة فكر و مجتمع الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات و النشر والتوزيع، العدد9 ، جويلية 2011، ص 47.

[4]- من المادة 102 الى 109 من قانون الولاية 12-07.

* يقدم الوالي أمام المجلس الشعبي الولائي بيانا سنويا حول نشاطات الولاية يتبع بمناقشة، يمكن أن تنتج عن ذلك توصيات يتم إرسالها إلى الوزير المكلف بالداخلية و القطاعات المعنية .

ب) صلاحيات الوالي كممثل للدولة و مفوض الحكومة[1]:

يمكن تحديد صلاحيات الوالي كممثل للدولة و مفوض الحكومة في النقاط التالية:

* ينشط و ينسق و يراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة لمختلف القطاعات في الولاية.

ويستثني من ذلك(العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية و التعليم العالي، وعاء الضرائب وتحصيلها، الرقابة المالية، إدارة الجمارك ، مفتشية العمل، مفتشية الوظيفة العمومية، المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعة أو خصوصية إقليم الولاية).

* حماية حقوق المواطنين وحرياتهم.
* السهر على تنفيذ القوانين و احترام رموز الدولة على الإقليم.
* السهر على المحافظة على النظام العام و الأمن و سلامة و السكينة العمومية.
* مكن للوالي أن يطلب تدخل قوات الشرطة و الدرك الوطني الولائية في الظروف الاستثنائية.
* وضع تدابير الدفاع و الحماية التي تكتسي طابع عسكري وتنفيذها.
* توضع تحت تصرف الوالي مصالح الأمن قصد تحقيق المهام السابقة.
* يسهر على إعداد مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية و تحيينها و تنفيذها، ويمكنه في * إطار هذه المخططات تسخير الأشخاص و الممتلكات وفق التشريع و التنظيم المعمول به.
* يسهر على حفظ أرشيف الدولة و الولاية و البلديات.
* الوالي هو الأمر بالصرف ميزانية الدولة للتجهيز المخصصة له بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح تنمية الولاية.

ثالثا: ما يجب أن يكون في أسس التنمية المحلية.

لا يمكن للمنتخب أو المعين أن يقدم حلول مطلقة وإنما تصورات نسبية تحد أو تقلل من الظاهرة المراد معالجتها لان آليات المعالجة ليست بالأمر السهل خاصة أن التنمية تتميز بالتعقد والتشابك وإنما هي محاولات عن طريق برامج وخطط محلية ومحاولة تكييفها باستمرار اقتصاديا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا وحتى تقانيا.

إذا انطلقنا من مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم عام تستلهم منه التنمية المحلية وبالتالي السؤال هو هل التنمية المحلية ببرامجها وخططها الدفاعية تصيب التنمية المستدامة لأن المفهوم العمق للتنمية المستدامة هي عملية تحول المجتمع في سلوكه وتصرفاته، وهذا لايتم بقانون أو قرار إداري وإنما بتوفير البيئة المناسبة للتنمية[2]، لان فهم عملية التنمية يبقى بعيد كل البعد مادام لم يراعى البيئات الأخرى فالكل في تناسق وتناغم بالرجوع إلى الماضي واستدعاءه لخدمة الحاضر (التنمية المحلية) للتوجه للمستقبل.

وبالتالي فلقد أخذت الجزائر ترسانة من القوانين كما رأينا سابقا من أجل دفع عملية التنمية على المستوى المحلي خاصة القانون الأخير قانون البلدية 11/10 المؤرخ في 2011

[1]- المرجع نفسه المادة من 111الى 121.

[2]- جمال داورد سلمان الدليمي ، التنمية الإقتصادية نظريات وتجارب ، عمان : المنضمة العربية للتنمية الإدارية 2015، ص153.

خاصة في الفصلين الأول والثاني انطلاقا من المواد 107، 121 تكلم عن التنمية المحلية والتعمير[1]، كذلك قانون الولاية المؤرخ في 2012في الفرع الثاني من الفصل الرابع يحدد مواد انطلاقا من المادة 80 إلى 83 كلها لتفعيل التنمية المحلية من الزاوية الاقتصادية[2]، لكن هذه الجهود الوطنية تبقى قاصرة نوعا ما إن لم تنطلق من الفرد وتكوينه والاستثمار فيه من جهة ومصاحبة هذه التنمية بتغيير فكري مجتمعي من جهة أخرى وإدارة صارمة وعادلة وذات نوايا حسنة تجاه التنمية المحلية، لأن الغرض من التنمية هو تنمية المجتمعات المحلية التوازن في استخدام الإمكانيات المتاحة في تطوير وتنمية المجتمعات وتنضيمها ببرامج وخطط جديدة[3].

وعليه نحاول أن نركز على النقاط التالية كنظرة إستشرافية لما يجب أن يكون:

* لابد أن تنفتح السلطة على البيئة بمسوياتها المختلفة وان تسعى لحل المطالب المجتمعية بتنسيق اكبر وتكامل وانفتاح على البيئة الداخلية.
* الإعتماد على المصلحة العامة لتحقيق المنفعة العامة كمعيار أساسي في البرامج والخطط إلى جانب الاعتماد على المداخل العلمية الكمية والإحصائية (دراسة التكلفة والعائد) لترشيد هذه البرامج بغية تحقيق الأهداف بدقة واقل تكلفة تجنبا لتبديد المال العام على برامج فاشلة وغير مدروسة وغير محددة الغلاف المالي.
* اعتماد فكرة التحليل النوعي والكمي للمعلومات والبيانات لتحديد المشاكل بدقة متناهية وتقدير حجمها والموارد اللازمة لحلها.
* إشراك الجميع في التنمية المحلية و الاعتماد على الخبراء ومراكز البحث لتفعيل التنمية.
* إ ضافة إلى الإصلاح الإداري والإصلاح السياسي فالإصلاح الإداري ليس مجرد شعار يردد أو نسخة طبق الأصل يتم استزادها من الخارج ، مثلما أكده عالم البيئة سعيد محمد الحفار لكن الإصلاح الإداري بالأساس إما عملية إعادة النضر بالأوضاع القائمة حاليا ، أو عملية خلق وإبداع جديدين بكل ما تحمله الكلمة من معنى[4].
* أهمية إستراد الافراد والتقانات والمهارات من باقي دول العالم.
* لا نقف على التنفيذ فقط بل ندرج التقييم (تقييم البرامج كآلية منتظمة للتسيير العمومي).
* إعطاء مكانة للقطاع الخاص لأن له دور كبير في التنمية الاقتصادية .
* تعزيز آليات المراقبة والمساءلة.
* التركيز على الإنسان عندما نقول الإنسان يعني العمل على التنمية البشرية يقول مالك بن النبي الاستثمار في الإنسان هو مفتاح التنمية ، وعليه يجب أن نصنع رجالا يمشون في التاريخ يذكر المفكر مالك بن نبي[5].

---

[1]- المادة 121/107، من قانون البلدية رقم 11-10.
[2]- المادة 80 الى 83 من قانون الولاية 12- 07.
[3]- فاروق أحمد مصطفى ، التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثربولوجية ، مصر ، دار المعرفة الجامعية ،2015 ص 75.
[4] - سنوسي خنيش ، إستراتيجية ادارة حماية البيئة في الجزائر ، رسالة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة الجزائر،2005،ص146.
[5] - مالك بن نبي ،شروط النهضة،، (ترجمة عبد الصبور شاهين) ، دمشق : دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع ص 75.

* التركيز على تقديم أفضل البدائل لنضمن الرعاية الاجتماعية وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية فالوصول للهدف يقف عند كل صغيرة وكبيرة بشكل مستمر و متواصل لخطوات الصنع إعتمادا وتنفيذا وتقويما وبهذا سوف تتاح بدائل جديدة ونعالج النقائص.

الخاتمة :

في الأخير تبقى مسألة التنمية المحلية مسألة إدارة عامة وإصلاح إداري مستمر بتميز وشمول البرامج والخطط المعمول بها ولاننسى الانفتاح على البيئة والمجتمع لتكون التنمية المحلية صادقة ومن شأنها أن تواجه التحديات التنموية التي تواجهها البلاد.

كتوصيات :

في نظر الباحثان أنه لا يمكن إعداد سياسة في فترة زمنية قصيرة بل بناء السياسة وخاصة المحلية منها يستدعى وقت كبير لكشف الخلخلات وإعادة النضر للمسائل المراد دراستها من زوايا جديدة حتى نصل إلى الزاوية التي تعطينا الحل العقلي والمنطقي والقَلبي وهذا كذلك يستدعي النظر باستمرار وبتطوير مستمرين.

- استغلال الإنسان والاستثمار فيه لأنه مفتاح التنمية المحلية خاصة.
- النضر عالميا والتطبيق محليا باحترام الخصوصيات من عادات وتقاليد.
- الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة من أجل التنمية (مواكبة التطور لخدمة التنمية)
- لا يكمن تحقيق تنمية إلا باحترام البيئات الأخرى بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع المعتمدة :

أولا باللغة العربية :

1-الكتب:

1) جمال داورد سلمان الدليمي ، **التنمية الإقتصادية نظريات وتجارب** ، عمان : المنضمة العربية للتنمية الإدارية ، 2015.
2) - فاروق أحمد مصطفى ، **التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثربولوجية** ، مصر ، دار المعرفة الجامعية ،2015.
3) مالك بن نبي ،**شروط النهضة**، (ترجمة عبد الصبور شاهين) ، دمشق : دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، (ب، ت ، ن).

2 - المجلات العلمية :

1) أحمد غريبي ، **أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، عدد 04، أكتوبر 2010.
2) بوحنية قوي، **فساد المحليات عرقلة لتنمية السياسية المحلية بالجزائر**، مجلة فكر و مجتمع الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات و النشر والتوزيع، العدد9 ، جويلية 2011.

3- الدراسات غير منشورة:

1) سنوسي خنيش ، **إستراتيجية ادارة حماية البيئة في الجزائر** ، رسالة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة الجزائر،2005.

4- القوانين :

1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون البلدية** رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011.

2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الولاية** رقم 12-07 المؤرخ في 21فبراير 2012 ،الجريدة الرسمية عدد 12، الموافق ل29 فبراير 2012.

ثانيا باللغة الفرنسية :

1- الكتب:

1) Deminieuil, pierre-noël ,**développement social local et territorial: repéres thématiques et bibliographiques sur le cas français** , France: de boeck superier ,2008 .

2- المجلات العلمية :

1- Nait merzoug ml, kouadria noureddine ,amara fatah, **gouvernance urbaine et développement local en algérie quels enjeux pour les métropoles régionales cas: annaba**,**revue des sciences humaines** ,université de mohamed khider biskra n24, 2012.

2- Banat rabih et ferguene améziane**, construction territoriale et développement local** : **d'alap en syrie** , revue d'economie régionale e urbaine, novembre, 2009.

3- Barbier valérie , **service public local et développement durable** , Revue d'économie régionale et urbain**,** avril 2003